مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

ملفّات مدى

مخطط براڤر | ملف رقم 1، 2013
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

مواقف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من

قضيّة هدم البيوت ومصادرة الأراضي في النقب

عاص أطرش

مواقف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من

قضيّة هدم البيوت ومصادرة الأراضي في النقب

عاص أطرش [1]

مقدّمة

ازدادت في الأعوام الأخيرة عمليّات هدم البيوت العربيّة في النقب، ومحاولات الحكومة فرض مخطّط «تسوية إسكان البدو في النقب» والسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي العربيّة، وتجميع البدو على أصغر مساحة ممكنة. عُرِف هذا المخطّط بـِ «مخطّط برافر»، وذلك في ظلّ استمرار الحكومة في سياسة الإهمال والتمييز تجاه المجتمع البدويّ في النقب.

لفحص مستوى اطّلاع الجمهور الفلسطينيّ في البلاد ومواقفه من قضيّة هدم البيوت ومصادرة الأراضي في النقب، بادر مركز مدى الكرمل إلى إجراء استطلاع رأي عامّ حول الموضوع لدى الجمهور العربيّ البالغ. وتجدر الإشارة أنّ الاستطلاع نُفِّذ في أيّار عام 2013، أي قبل قرار لجنة المتابعة العليا إعلان الإضراب العامّ للجماهير العربيّة في 15.7.2013، وقبل الاحتجاجات الجماهيريّة التي كانت قبل يوم الإضراب وخلاله وبعده.

يوفّر الاستطلاع إمكانيّة فحص مستوى اطّلاع المجتمع العربيّ على قضيّة السكّان البدو في النقب ومستوى التضامن مع هذه القضيّة؛ ورؤية المستطلَعين للقضيّة كقضيّة جماعيّة تخصّ المواطنين الفلسطينيّين العرب في إسرائيل؛ وتقييم عمل أعضاء البرلمان العرب والمؤسّسات الأهليّة العربيّة في قضايا النقب؛ وقراءة المجتمع لظاهرة هدم البيوت ومصادَرة الأراضي في النقب. وقد شمل الاستطلاع عيّنة تمثيليّة للمجتمع العربيّ في إسرائيل بلغت 517 شخصًا بالغًا، بنسبة خطأ 5%.

هدم البيوت والمصادرة الحاليّة في النقب

فحص الاستطلاع مستوى معرفة المستطلَعين بقضيّة هدم البيوت المتكرّرة في النقب والمخطّطات لمصادرة

1. **د. عاص أطرش**، مسؤول وحدة استطلاعات الرأي في مدى الكرمل ومحاضر في جامعة النجاح – نابلس.

أراضي السكّان الفلسطينيّين. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ ما يقارب 86% (الجدول 1) من المستطلَعين لديهم معرفة حول ظاهرة هدم البيوت ومطّلعون على قضيّة السكّان البدو في النقب.

الجدول 1: هل سمعتَ في السنة الأخيرة عن ظاهرة هدم البيوت في النقب؟

الإجابة	النسبة المئويّة
نعم	85.6
لا	14.4

في محور تقييم المستطلَع لمستوى تضامن الجمهور العربيّ مع أهالي النقب وقضيّتهم، نجد أنّ تقييم المستطلَعين كان منخفضًا إلى حدٍّ ما، بينما نسبة 22.7% فقط من المستطلَعين اعتَبرت أنّ مستوى التضامن مع أهالي النقب في هذه القضيّة كان بمستوى عالٍ جدًّا أو عالٍ، في حين يرى 28.5% من المستطلَعين أنّ الجماهير العربيّة تضامنت بمستوى متوسّط، وَ 16.2% تضامنوا بمستوى منخفض، وَ 6.3% يرون أنّ الجماهير العربيّة لم تتضامن مع هذه القضيّة، وَ 3.4% لم يعبّروا عن رأيهم في ذلك.

في المقابل، نجد أنّ تقييم المستطلَعين لمستوى تضامنهم الشخصيّ مع قضيّة هدم البيوت كان مرتفعًا وفاقَ تقييم التضامن الجماعيّ. فمن بين المستطلَعين الذين صرّحوا أنّهم سمعوا عن قضيّة المصادرة وهدم البيوت في النقب، قال 65% منهم إنّهم شعروا بتضامن شخصيّ بمستوى عالٍ جداً أو عالٍ مع قضيّة السكّان البدو الذين هُدِمت بيوتهم في النقب. وأجاب 22.2% أنّهم تضامنوا بمستوى متوسّط، وَ 5.2% بمستوى منخفض، وَ 3.4% بمستوى منخفض جدًّا، وَ 2.9% قالوا إنّهم لم يتضامنوا بتاتًا (الرسم البيانيّ 1).

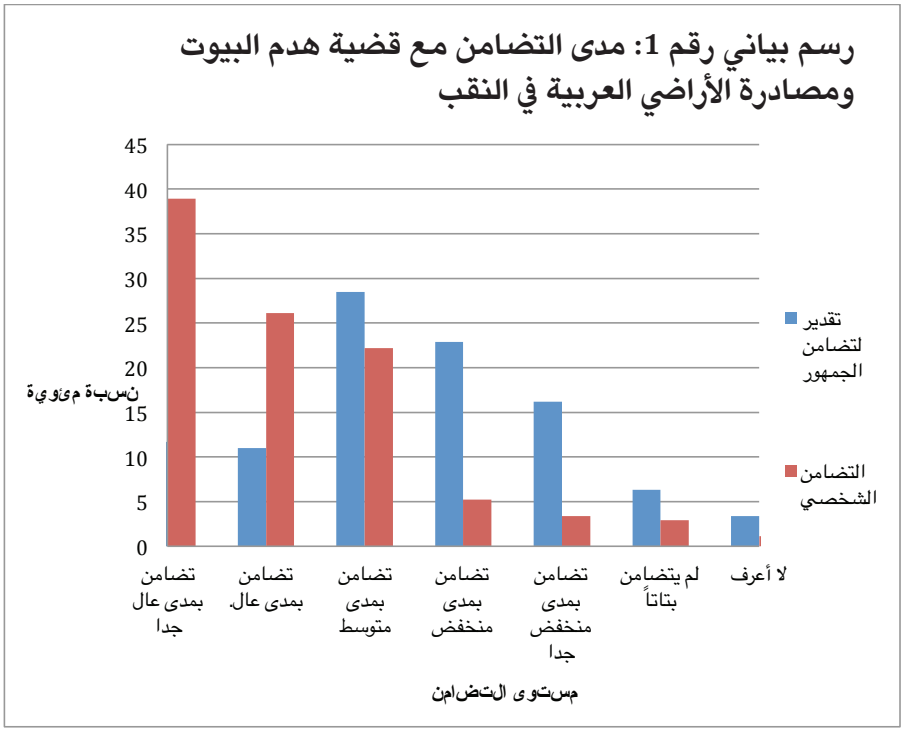

من البيانيّ أعلاه، نستنتج أنّه على المستوى الشخصيّ كان هناك تضامن بنسبة عالية جدًّا بين المستطلَعين الذين عرفوا عن القضيّة، لكن تقديرهم للتضامن الجماعيّ كان بمستوى أقلّ. وهذا يعني أنّ التضامن الجماعيّ لم يصل إلى مستوى جيّد وَفقًا للمستطلَعين. ويمكن تفسير هذه النتائج بالشعور العامّ لدى المستطلَعين بالحاجة إلى تحسين الأداء الجماعيّ وتقوية الشعور بالانتماء والعمل الجماعيّ لدى المجتمع العربيّ، وكذلك رفع الثقة بالعمل الجماعيّ القائم.

المحور الثاني من الاستطلاع كان مستوى تقييم المستطلَعين لأداء الأحزاب العربيّة وأعضاء الكنيست العرب ومؤسّسات المجتمع المدنيّ-الأهليّ في قضيّة هدم البيوت والمصادرة في النقب. في هذا الجانب، وجدنا أنّ تقييم المستطلَعين كان تقييمًا منخفضًا، إذ قال 22.1% فقط ممّن سمعوا عن ظاهرة هدم البيوت في النقب إنّهم يقدّرون مساندة أعضاء الكنيست بمستوى عالٍ حتّى عالٍ جدًّا، وَ 32.5% بمستوى متوسّط، وَ 28.4% بمستوى منخفض حتّى منخفض جدًّا، وَ 10.2% لا يقدّرون بتاتًا مساندة أعضاء الكنيست (الجدول 2).

الجدول 2: إلى أيّ مدى تقدّر مساندة أعضاء الكنيست العرب للسكّان الذي هُدِمت بيوتهم في النقب؟ (من بين الذين سَمعوا)

الإجابة	النسبة المئويّة
بمستوى عالٍ جدًّا	6.1
بمستوى عالٍ	16
بمستوى متوسّط	32.5
بمستوى منخفض	12.6
بمستوى منخفض جدًّا	15.8
لا أقدّر بتاتًا	10.2
لا أعرف / لا رأي لي	6.8

أمّا تقدير المستطلَعين لمدى مساندة مؤسّسات المجتمع المدنيّ في قضيّة هدم البيوت، فيرى 16.5% فقط أنّهم يقدّرون عمل تلك المؤسّسات بمستوى عالٍ حتّى عالٍ جدًّا، وَ 29.9% بمستوى متوسّط، وَ 29.5% يقدّرون مساندتهم بمستوى منخفض حتّى منخفض جدًّا، وَ 7.7% لا يقدّرون بتاتًا.

بالإضافة إلى تقييم المستطلَعين مستويات الدعم الشخصيّ والجماعيّ وأداء أعضاء الكنيست العرب والمؤسّسات الأهليّة، حاولنا أن نفحص كيف يفسّر المستطلَعون ظاهرة هدم البيوت، بواسطة عدّة مقولات مقترَحة لتفسير عمليّة الهدم. وقد طُلب من المستطلَع تدريج مدى موافَقته مع التعريف بسلّم يتراوح من 1 (غير موافِق إطلاقًا) لغاية 7 (موافق تمامًا). التعريف الأوّل الذي اقترحه الاستطلاع هو:

«هذه الظاهرة هي استمرار لسياسة مصادرة الأراضي العربيّة في إسرائيل»: وقد قال قرابة 88% إنّهم يوافقون مع هذا التعريف بتفاوت (من درجة 5 لغاية 7). على أنّ الأبرز من ذلك أنّ 61% يوافقون تمامًا مع هذا التعريف (درجة 7)، وبلغ المعدّل الحسابيّ للأجوبة 6 (الرسم البيانيّ 2).

التعريف الثاني الذي عُرِض على المستطلَعين كان: «إنّ ظاهرة هدم البيوت وترحيل سكّانها تشكّل تهديدًا للوجود العربيّ في النقب». وقد وافق مع هذا التعريف موافقة تامّة (تدريج 7) قرابة 51%، وَ 14.2% وافقوا (تدريج 6)، وَ 11.7% موافَقَة متوسّطة (تدريج 5). وبلغ المعدل الحسابيّ للأجوبة 6. التعريف الثالث كان: «هذه الظاهرة هي استمرار للنكبة وترحيل الفلسطينيّين عام 1948»، وقد حازت هذه المقولة على موافقة متوسّطة حتّى عالية جدًّا لدى 81.7% من المستطلَعين (متوسّط حسابيّ 5.64 درجات). التعريف الرابع كان: «تُشكّل ظاهرة هدم البيوت تهديدًا للوجود العربيّ في كلّ أنحاء البلاد»، وقد وافق مع هذه المقولة بدرجة متوسّطة حتّى عالية قرابة 80% من المستطلَعين وبمعدّل حسابيّ بلغ 5.16.

تشير هذه النتائج إلى أنّ المستطلَعين لا يرون في ظاهرة هدم البيوت في النقب ظاهرة يتضامنون معها من

بعيد، وإنّما الظاهرة تخصّ جميع المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، وهي ذات طابع وطنيّ وقوميّ، وسياسات الحكومة ذات طابع سياسيّ محدَّد الأهداف، بعيدًا عن قضيّة المواطَنة وتنظيم السكن وتطوير البلدات البدويّة. كذلك يعتقد المستطلَعون أنّ هذه السياسات تشكّل تهديدًا لكافّة المواطنين العرب، لا لسكّان النقب فحسب؛ إذ يرى غالبيّة المستطلَعين أنّ ظاهرة هدم البيوت ومصادرة الأراضي هي استمرار للسياسات الهادفة إلى مصادَرة الأراضي الفلسطينيّة داخل إسرائيل. وتُظهِر النتائج كذلك أنّ هناك ربطًا بين عمليّة هدم البيوت وترحيل السكّان العرب ومصادَرة الأراضي في النقب، مع الذاكرة الجماعيّة للفلسطينيّين حول نكبة العام 1948، إذ يعتقد ما يزيد عن ثمانين بالمئة من المستطلَعين أنّ هذه العمليّة هي استمرار للنكبة وترحيل الفلسطينيّين، وتهديد للوجود العربيّ في البلاد ككلّ، وللوجود العربيّ في النقب على وجه الخصوص.

في المقابل، لا يعتقد معظم المستطلَعين أنّ عمليّة الهدم تندرج ضمن علاقة طبيعيّة بين المواطنين ودولة تسعى إلى تنظيم البلدات والسكن وتُعاقِب مَن يخالف القانون بصورة شرعيّة، أو أنّها عمليّة تندرج في إطار محاولات الحكومة تطوير وتنمية المناطق العربيّة في النقب. هذا الاستنتاج يتأكّد من مستوى موافقة المستطلَعين على التعريفات التالية لعمليّة هدم البيوت: التعريف الأوّل هو: «هذه الظاهرة تخصّ المواطن والسلطة، ولا يجب أن يتدخّل في ها أحد». 6.7% فقط عبّروا عن موافقتهم التامّة مع هذا التعريف، وقرابة 10% موافقون بمدى متوسّط ومدى منخفض، بينما قال معظم المستطلَعين (51%) إنّهم غير موافقين بتاتًا مع هذا التعريف، وَ 16.5% غير موافقين. وقد بلغ المعدل الحسابيّ للأجوبة قرابة 2.4 (على سلّم من 1 إلى 7). التعريف الثاني في هذا السياق كان: «في الواقع لا يحقّ لسكّان النقب أن يَتَحدَّوْا سلطة الدولة وقوانينها في ما يخصّ توزيع الأراضي». وقد حاز هذا التعريف كذلك على معدل حسابيّ منخفض جداً بلغ 2.16، إذ عبّرت نسبة ضئيلة جدًّا (5.6%) عن موافقتها التامّة مع هذا التعريف، ونسبة عالية عن رفضها التامّ لهذا التعريف (54.5%).

رسم بياني رقم 3: مدى الموافقة على مقولات تفسر ظاهرة هدم البيوت والمصادرة في النقب (نسبة مئوية)

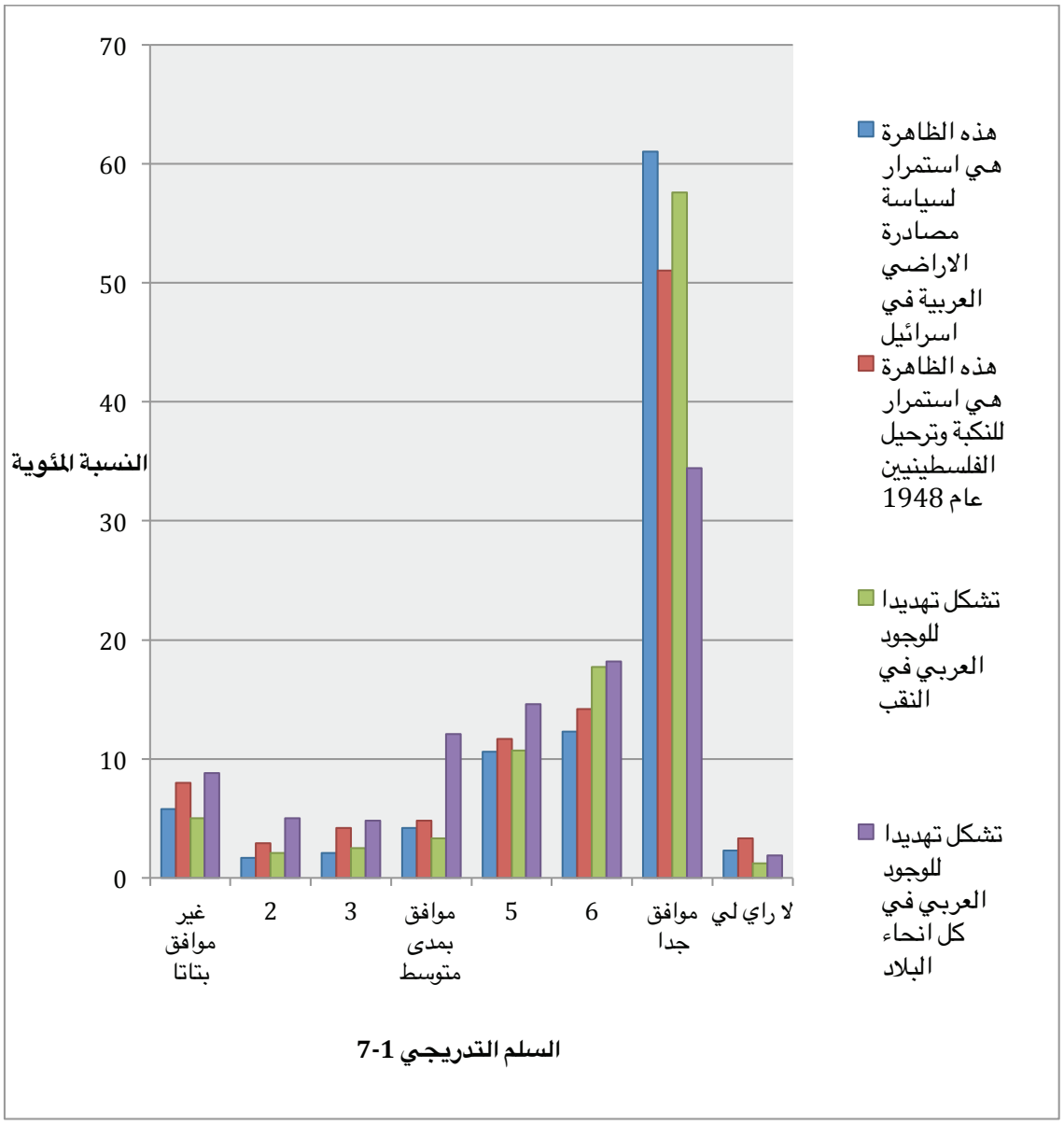

الخـلاصـة

تَناولَ هذا المقال القصير مواقف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من قضيّة هدم البيوت ومصادرة الأراضي العربيّة في النقب، كما جاءت في استطلاع رأي عامّ قام به مدى الكرمل في شهر أيّار من هذا العام (2013)، أي قبل بدء الاحتجاجات الجماهيريّة والإضراب الجماهيريّ العامّ في تمّوز من العام الجاري (2013) ضدّ مخطّط برافر. وقد فحص الاستطلاع مدى اطّلاع الجمهور العربيّ على قضيّة النقب وتعريفه للقضيّة ومدى تفاعله معها.

أظهرت النتائج أنّ الغالبيّة العظمى مطّلعة على قضيّة النقب، وأنّ هناك مستوى تضامنٍ شخصيٍّ مرتفعًا مع سكّان النقب وقضيّتهم المستمرّة منذ قيام الدولة. فقد أبدى ثلثا المستطلَعين تضامنًا بمستوى عالٍ حتّى عالٍ جدًّا مع السكّان البدو في النقب، بينما أبدى الآخرون تضامنًا بدرجات أدنى، وقال 6.3% من المستطلَعين فقط إنّهم لا يتضامنون بتاتًا مع قضيّة النقب. ودلّت النتائج على أنّ التضامن الفرديّ للمستطلَعين أعلى بكثير من تقدير مستوى التضامن الجماهيريّ العامّ. ومن مُجْمَل الأسئلة التي عُرِضت في الاستطلاع، يمكن القول إنّ قضيّة هدم البيوت ومصادَرة الأرض في النقب هي قضيّة تخصّ كلّ المجتمع العربيّ في إسرائيل.

من جهة ثانية، ميّز الاستطلاع بين الحقوق التي من المفروض أن تنبثق من المواطَنة، وعندها يكون التعامل مع أصحاب القضيّة ضمن مفهوم العلاقة بين المواطن والسلطة، أو رفض هذه الفرضيّة وتصنيف القضيّة كقضيّة وطنيّة قوميّة تخصّ فلسطينيّي 48 المواطنين في إسرائيل. من خلال هذه الأسئلة والفرضيّات، يمكن الاستنتاج أنّ الجمهور العربيّ في البلاد يرى بقضيّة النقب قضيّة وطنيّة عامّة تتعلّق بكلّ المواطنين العرب في البلاد، وهي كما قال غالبيّة المستطلَعين (ما يزيد عن ثمانين بالمئة) استمرار لسياسة مصادَرة الأراضي العربيّة في إسرائيل، واستمرار للنكبة وترحيل الفلسطينيّين عام 1948، كما أنّها تشكّلُ تهديدًا للوجود العربيّ في كلّ أنحاء البلاد، بالإضافة إلى أنّها تشكّل تهديدًا للوجود العربيّ في النقب. وأبدى المستطلَعون عدم موافقة على المقولات التي تنصّ أنّ **هذه الظاهرة هي بين المواطن والسلطة ولا يجب أن يتدخّل فيها** أحد، وعلى المقولة التي تنصّ أنّه في الواقع لا يحقّ لسكّان النقب أن يَتَحَدَّوْا سلطة الدولة وقوانينها في ما يتعلّق بتوزيع الأراضي.

بناءً على ذلك، إنّ فلسطينيّي 48 يتضامنون، بغالبيّتهم العظمى، مع قضيّة البدو في النقب ويرَوْن بهذه القضيّة واحدة من القضايا التي تهمّ المواطنين العرب، وإنّ موجة الاحتجاجات التي تَلَتْ تنفيذَ الاستطلاع تشكّلُ دليلًا عمليًّا على ذلك.